

الآزمة والإصلاح في شمال أفريقيا الفرنسي

بقلم : شارل أندريه جوليان

هذه آراء كاتب فرنسي آخر من كبار الكتاب وأساتذة التاريخ بجامعة السوربون نضعها تحت أنظار القراء أيضا وهي إذا لم تكشف تمام الكشف عن آراء التونسيين والمغاربة عموما فهي تميظ اللثام عن كثير من الحقائق وعن وجهة نظر الفرنسيين . قال الكاتب :

الاتحاد الفرنسي^(١) :

يتألف الاتحاد الفرنسي — وهو وريث الامبراطورية الفرنسية — حسب نص الدستور الصادر سنة ١٩٤٦ من فرنسا وملحقات عبر البحار التي تقسم إلى أربعة أقسام :

« مصالح عبر البحار » : وهي المارتينيك وجادلوب وغينيا الفرنسية والرينيون . وقد أدمجت هذه المصالح في الوحدات الإدارية الفرنسية ادماجا تاما . ثم هناك المستعمرات السابقة وهي التي تعرف الآن باسم « أرض عبر البحار » وهناك أيضا بلدان يمارسان وجودا منفصلا يقره القانون الدولي وبعد الزمن « الأراضي المشتركة » أو « مناطق الوصاية » وتشرف عليهما الأمم المتحدة (توجو وكامرون) وأخيرا هناك « الدول المشتركة » وهي التي تتمتع بحكوماتها السياسة الخاصة وقد طلبت فيت نام

(١) الاتحاد الفرنسي هو المشروع الذي ابتكرته الجمهورية الفرنسية الرابعة لتعويضه مشروع الامبراطورية الفرنسية القديم كما عوضت انجلترا نظام الامبراطورية بالكومنويلث ولكن شتان بين هذا الذي يعطى للأمم استقلالها ويترك لها ذاتيتها وذلك الذي يقضى على وجودها ويدمجها في الوحدة الفرنسية .

ولاوس وكامبوديا الدخول في عضوية الاتحاد الفرنسي كدول مشتركة .
فمنحت هذه العضوية في حين أن تحقيق تونس ومراكش آثرتا أن تبقي
بعيدتين عن هذا الاتحاد .

وهاتان الدولتان المحميتان اللتان يتناولهما هذا المقال لهما مكانهما في
الاتحاد الفرنسي ولكنهما لا يملكان الحصول على مركز الدول المشتركة
إلا بعد إصدار مراسيم خاصة بالولاء للدستور الفرنسي . كما أنه عندما
أقر البرلمان الفرنسي هذا الدستور لم يقر بمشاورات مع باي تونس وساطان
مراكش . ثم أن بعضا من مبادئ الديمقراطية والمدنية لا تتفق مع الأسس
الدينية للسلطة التي يتمتع بها هذان الملكان المسلمان . ولهذا نجد الأحزاب
التونسية والمراكشية — التي تطالب الآن بالاستقلال — تفكر في
الدخول مستقبلا في تحالف مع فرنسا ولكنها ترفض الانضمام إلى
الاتحاد الفرنسي .

والعلاقات القائمة بين فرنسا وهاتين الدولتين تستند إلى معاهدتي
« باردو » و « المرسى » اللتين وقعهما باي تونس في سنة ١٨٨١ وسنة
١٨٨٣ . ثم إلى معاهدة فاس التي وقعتها سلطان مراكش سنة ١٩١٢ .
وقد احتفظت هذه المعاهدات — التي فرضتها القوة — لهاتين الأسرتين
الحاكمتين بعرشهما . وإن جردتهما من كل سلطة فعلية .

وتولى المقيم العامان الفرنسيان اللذان عهد لهما أمر مشاوره الملكين
جميع واجبات الحاكمين بينما قام الفرنسيون بشئون الإدارة المباشرة .
وبهذا يمكننا القول بأن نظام الحماية قد أفسد سواء في روحه وتطبيقه .
واليوم وعلى الرغم من أن الاستقلال هو الهدف الرئيسي فإن الرأي العام

الحل أصبح يرحب بأى إصلاح يهدف إلى تصحيح الأخطاء التي نمت على مر السنين (١) .

ويطالب الوطنيون التونسيون والمراكشيون بإلحاح باستبدال المعاهدات القائمة بأخرى جديدة تتم نتيجة لمباحثات بين فرنسا وملكى هاتين الدولتين بحيث يقبلانها عن طيب خاطر (٢) بيد أن وزارة الخارجية الفرنسية ما زالت ترفض فكرة إعادة النظر في هذه المعاهدات ولا تسمح إلا بإصلاحات تجرى في نطاق نظام الحماية القائم . وهذا موقف من الصعب قبوله بحال ما (٣) .

وقد قام نظام الحماية عندما كان الغرب يفرض نوعاً من السلطة على تركيا ومصر حينما أثارت « المشكلة التونسية » التنافس بين الإيطاليين والفرنسيين . فكيف يمكن اليوم قبول ما كان جائزاً في تلك الأيام وذلك بعد حرب تم على أثرها تحرير الباكستان وسوريا ومصر وتأجج الشعور الوطنى بين الشعوب الإسلامية في البلاد التي ما زالت لا تتمتع بالحكم الذاتى . ثم أن استقلال ليبيا الذى سيتم في الغد سيؤكد التناقض الغريب بين مركز هذه المنطقة وبين الحميات (البربرية) والمشكلة — سواء أردنا أم لم نرد — قائمة ولا يمكن تجنبها .

* * *

-
- (١) رأى العام لا يرحب بالإصلاحات ولا يرى فيها حلاً حاسماً لمشكلته بل يرحب بالاستقلال التام الذى هو الحل الوحيد .
- (٢) المباحثات لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت مع هيئات تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً تبعاً للمبادئ الديمقراطية . وذلك في برلمان منتخب بالاقتراع العام .
- (٣) لقد بينا غير مرة أن فكرة الإصلاحات داخل نطاق الحماية إنما هي فكرة فرنسية تدعمها إنجلترا أو أميركا .

ومشاكل المحميتين لا تتشابه في جميع تفاصيلها . ففي تونس نجد أكثر من ثلث السكان يقيمون في المدن ولا يوجد في البلاد نظام قبيلي أو إقطاعيات محلية ، ولكن ثمة طبقة وسطى ذات شأن هام تتألف من سكان المدن وتزعم الرأي العام في البلاد كلها ، والتونسيون عامة لا يحبون القتال بعض الشيء . وقلما يندفعون في شغب ومظاهرات كما حدث في سنة ١٩٣٨ .

هذا بينما نرى العنصر البربري في مراکش — سكان الريف — هو الغالب . كما نجد الإدارة الفرنسية — في الوقت الذي تؤيد فيه سلطة السلطان — تناصر النظام الإقطاعي الذي يتزعمه سادة جبال الأطلس وآخر هؤلاء السادة الكبار وأشدّهم بأساً هو (الجلاوي) الذي يملك إذا أتيحت له الفرصة أن يثير روح الانفصالية البربرية من جديد . كما يمكنه — على حد أقوال أتباعه — أن يشهر في وجه السلطان ٣٠٠.٠٠٠ بندقية .

وتبدو في تونس المؤثرات الغربية على أشدها حيث يطالب الرأي العام على شكل ملع قوى بإصلاح جوهرى . وبشن أهم الأحزاب الوطنية — حزب الدستور الجديد — حملة كبرى في هذا السبيل وذلك برعاية محام قدير هو الحبيب بورقيبة الذي أتاح له إقامته الأخيرة في القاهرة الاتصال بزعماء الجامعة العربية ، كما مكنته من الحكم على دور فرنسا في محيط السياسة العالمية حكماً صادقاً وهكذا تحول من رجل حزبي إلى سياسي حقيقي .

وقد عرض الحبيب بورقيبة عند زيارته الأخيرة لباريس في إبريل

سنة ١٩٥٠ مشروعاً من سبع نقاط . وقد تضمن هذا المشروع إعادة تأليف الهيئة التنفيذية وتمكينها من ممارسة سيادتها . ثم إقامة حكومة تونسية وطنية يرأسها رئيس وزراء تونسي يعينه الباي . كذلك القضاء على السكربتيرية التي تسيطر عليها الموظفون الفرنسيون الذين تمتد سيطرتهم إلى رئيس الوزراء وجميع السلطات الإدارية . وإلغاء مناصب المفتشين^(١) العموميين التي حلت محل المحافظين^(٢) ثم إلغاء قوات « الدرك » الفرنسية التابعة لوزارة الدفاع الوطني التي تدعم الاحتلال العسكري وكذلك قيام هيئات بلدية منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية في المناطق التي تكون فيها أقليات فرنسية . ثم إنشاء جمعية وطنية منتخبة عن طريق الاقتراع العام . تقوم بوضع دستور ديموقراطي يحدد العلاقات المستقبلية بين فرنسا وتونس على أن تقوم على أساس احترام مصالح فرنسا الشرعية وسيادة تونس .

ويعني تحقيق مثل هذا المشروع استقلال تونس استقلالاً تاماً إذ هو لم يدع لفرنسا أي ضمان وإن كان قد ترك لها الثقة في التعاون الأكيد المجدي القائم على الضرورات الجغرافية .

ولا يندع زعيم حزب « الدستور الجديد » نفسه في امكانية قبول هذا المشروع قبولاً عاجلاً بل أنه أعلن بأنه على استعداد لقبول تحقيق هذا المشروع تدريجياً بشرط أن يتفق المقيم العام والباي على طبيعة هذا التدرج ومدته .

وقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً عندما تبني الحزب الاشتراكي

(١) المفتش العمومي هو المراقب المدني .

(٢) المحافظ هو القائد الممثل لسلطة الباي .

الفرنسي قراراً اتخذته الاتحاد الاشتراكي التونسي في ديسمبر سنة ١٩٤٩ .
وقد قرر الحزب مطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول في مفاوضات مع
ممثل تونس المعتمدين وذلك لتحديد موعد انتهاء الحماية وتحديد الخطوات
المتعاقبة التي ينبغي أن تتخذ لإقرار السيادة والاستقلال وكذلك الاتفاق على
ما تحتاج البلاد إليه من تشريعات اجتماعية ثم عقد معاهدة مشتركة لتنسيق
الدفاع القومي . والسياسة الخارجية والعلاقات الثقافية على أساس من المساواة .
وهكذا المرة الأولى قبل حزب فرنسي كبير ممثل بأعضاء في الحكومة
وبشكل علني فكرة الاستقلال التونسي .

وقد أمرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجديد المسؤولي بيرييه
— وهو رجل على جانب كبير من الكفاءة — بأن يعمل على الوصول
إلى اتفاق مع باي تونس وذلك بخصوص زيادة عدد أعضاء الوزارة
التونسية ومضاعفة سلطتها . وبخصوص التطور نحو الاستقلال الذاتي .
وقد لقي مشروع بيرييه الذي تقدم به في ١٣ يولية سنة ١٩٥٠ استحسانا
عاما في الوقت الذي قابله السكان الفرنسيون في تونس باستنكار شديد
فاستقال أعضاء القسم الفرنسي في الجمعية الانتخابية — المجلس الكبير —
وأعلن اتحاد الموظفين الفرنسيين احتجاجا رسميا .

وقد جابهت محاولة الإصلاح — كما كان يحدث في الماضي — الأناية
العمياء التي يتصف بها أغنياء المستعمرين ذوي النفوذ الواسع حتى صغار
الناس منهم وقفوا أيضا في وجه هذه المحاولة إذ رأوا أن امتيازاتهم قد
باتت مهددة .

وعلى الرغم من أن الجو لم يكن صالحا للقيام بمفاوضات فان الباي قد
استطاع — بالاتفاق مع المقيم العام — استبدال وزارة مصطفى الكماك التي
فرستها الإدارة الفرنسية بوزارة تونسية متحدة رأسها سيدي محمد شنيق .

وهو من رجال الأعمال الممتازين . وقد سبق له العمل مع الباي محمد المنصف الذي عزله الجنرال جيرو في مايو من سنة ١٩٤٣ . وقد مات في المنفى منذ خمسة أعوام وأصبح في نظر التونسيين شهيداً .

وهكذا تألفت الوزارة الجديدة لأول مرة من وزراء تونسيين يتساوون في العدد مع المديرين الفرنسيين « وقد عهد إليها التفاوض باسم الباي حول » إدخال تغييرات في النظم من شأنها التطور بتونس — خلال مراحل متتالية — نحو الاستقلال الداخلي » وقد حددت أسس هذا التفاهم في بلاغ رسمي صدر عن المقيم العام في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد ارتضت فرنسا بهذا الإجراء الهدف النهائي الذي يؤدي إليه . كما قبل التونسيون فكرة المراحل . . . وقد اتخذ الأمر صفة تاريخية عندما سمح « حزب الدستور الجديد » لسكرتيه صالح بن يوسف بقبول وزارة العدل وعلى الرغم من أن الحبيب بورقيبة لم يشترك في الوزارة إلا أنه أبدى تأييده لها .

وقد أعلن السيوي بيريه عند وصوله تونس في يونيو سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة إصلاحات إدارية وهي :

- ١ — أممية التونسيين في التعيين في الوظائف الإدارية .
 - ٢ — نظام ديموقراطي عام .
 - ٣ — إعادة (شخصية) الحكومة .
- ومع أنه لم يكن ثمة غنى عن الإصلاحين الأولين في أية حركة تهدف إلى الاستقلال الذاتي فإن الرأي العام التونسي حصر اهتمامه في أمر إقامة حكومة وطنية . حيث أنهم وجدوا في هذا الأمر ارضاء لكرامتهم .
- يبد أن المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق كانت عنيفة في حين أن وزير

الخارجية الميسو شومان رأى ضرورة القيام باصلاحات جوهرية وناصره في هذا أعضاء الوزارة الاشتراكيين وأصدقاءه من أعضاء حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » أما الراديكاليون والمحافظون — بصفة عامة — فقد هاجموا هذا الاتجاه بشدة وعنف . وقد أدى هذا الهجوم إلى اشتداد ساعد العناصر المعارضة في تونس من الفرنسيين التي أخذت تدفع أصدقاءها في فرنسا للعمل . وكان أن ارتفعت الأصوات مطالبة بالدفاع عن « الصالح الفرنسية » .

وكان الجنرال جوان من أشد المؤيدين لها إذ وقف في وجه القيام بأي تغيير في تونس من شأنه تشجيع إثارة مطالب مماثلة في مراکش فتأثر — في رأيه — السلامة العسكرية لشمال أفريقيا . وانتهى الأمر إلى نشوب جدل قوى حول ميثاق الأطلس ومدى انطباقه على المشاكل موضع البحث .

وقد أثرت هذه الحملة في فرنسا على موقف بيريه في تونس فأضعفت من حماسه إذ ترك السكرتير العام — الذي هددت سلطاته من قبل — يعامل مجلس الوزراء بخشونة واستهانة وازدراء . ليجعل أعضائه على يقين بأنه هو وحده صاحب السلطان والأمر . كما عين رئيس الوزراء السابق (السكعالك) الذي عرف بكراهيته لحزب الدستور عضواً في الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة دون أن يسأل في ذلك رئيس الوزراء ومنح أيضاً أحد (القواد) وسام اللجيون دنور في الوقت الذي اعتزم الوزير المسئول تأديبه لتهاونه في بعض الأسرار . وهكذا آل أمر الإدارة التونسية إلى الشلل .

ومرت شهور أربعة دون أي حل للموقف وفي ٧ أكتوبر أعلن

المقيم العام أنه يرى « الهدوء إلى حين من المسائل السياسية » والاهتمام « بالمشاكل الإنسانية التي تتصل بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي » وهذا هو نفس الأسلوب الذي كانت الإدارة الفرنسية تتبعه دائماً عندما تنوى تعطيل الإصلاحات السياسية .

وقد أعرب التونسيون بصراحة ووضوح عن استيائهم الشديد لهذه التصرفات . فقاطعوا المقيم العام خلال رحلته في البلاد . .

وفي ذلك الحين كان الحبيب بورقيبة يعمل في باريس على توطيد علاقاته مع الهيئات السياسية والشخصيات الرسمية موضحاً تناقض السياسة التي تتبعها فرنسا في تونس وخطرها . وقد جاء الحادث الذي وقع في مدينة « النفيضة » في ٢٠ نوفمبر مؤيداً لرأيه إذ قام البوليس — خلافاً لما بذلته الإدارة من وعود — بالقبض على نفر من الفلاحين المضربين وإرغامهم على العودة إلى العمل بالقوة . وقاوم المضربون إجراءات البوليس بالقاء الحجارة عليه . وعند ذلك أطلق عليهم الرصاص فقتل سبعة منهم وجرح أكثر من خمسين وحبس على حوالى مائة ثم أدار المدافع الرشاشة على المارة الذين كانوا بعيدين عن موقع الحادث فقتل منهم كثيرين . وفي إحدى مواكب الجنائز ألقى وزير الشؤون الاجتماعية التونسي خطاباً استنكر فيه هذا التصرف واعتبره هجوماً لامبرر له على « إضراب مشروع » وقد أجبر من قبل السلطة الفرنسية على التراجع في كلماته فتراجع في تصريح نشرته له الصحف .

وقد لاحظ « الدستوريون » أنه عند الشروع في سياسة إصلاحية تنشب اضطرابات عنيفة من شأنها تبرير تعطيل هذه الإصلاحات بيد أن وزارة الخارجية الفرنسية أحست بضرورة التنازل بعض الشيء فعملت

على إعادة البحوثات من جديد بينما كانت الوزارة تعمل في ببطء خوفاً من أن يدفع الدستورين سكرتيرهم صالح بن يوسف إلى الاستقالة من الوزارة .

وفي ذلك الحين قرر السيو فيمون السكرتير العام الاستقالة مضمراً مهاجمة سياسة المقيم العام ولـسكن ييريه وبورقية أيضاً صمداً للهجوم . وهكذا لم تخلف أعمال هذا الدبلوماسي الأصيل إلا أنراً محدوداً . ومع ذلك فقد بدت الأمور في ذروة الأزمة وخلال هذا الوضع أمكن الوصول إلى اتفاق خطير .

وقد أقرت الحكومة الفرنسية في ٧ فبراير سنة ١٩٥١ هذا الاتفاق كما وقعته الباي في اليوم التالي مباشرة . وهو ينص على أن لا يزيد عدد الوزراء التونسيين على عدد المندوبين الفرنسيين وذلك على الرغم من مطالب حزب الدستور في هذا الشأن . وفي مقابل هذا كان على المقيم العام أن يسلم مقاليد الرئاسة لرئيس الوزراء . أما قرارات المجلس فإنها تعرض على الباي ليوقعها فتصبح مراسيم . وفي هذا تأكيده لسيادة الدولة التونسية حسب مطالب الوطنيين الأساسية . أما في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب مثلاً . فإن المقيم العام يملك حق إنشاء لجنة عليا تتشاور مع الحكومة فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات .

وهكذا نرى أن المقيم العام لم يعد يرأس مجلس الوزراء حتى في وقت الأزمات . بيد أن سلطته أحيطت بضمانات قوية إذ نص أيضاً على رئاسته للجنة الميزانية وهي التي تملك حق الفصل في الخلافات التي تقوم بين قسمي المجلس الكبير — الفرنسي والتونسي — حول المشاكل المالية .

ومن الواضح أن إنشاء هاتين الهيئتين إلى جانب مجلس الوزراء ينطوى على معنى التوفيق بين السيادة التونسية الدائمة وضمان حق المقيم العام في التدخل على نحو محدد في المواقف العصبية .

ولرئيس الوزارة بالإضافة إلى توليه رئاسة المجلس حق اقتراح القوانين والمراسيم وعرضها على الباي لتوقيعها . كما أن له أن ينسق نشاط الوزارات والإدارات المختلفة مع احتفاظه بالاشراف على شئون الإدارة العامة .

وقد أثار تحديد دور السكرتير العام مشكلة كبرى فهل أصبح والحالة هذه من حقه الاستمرار في الإشراف على شئون المصروفات والموظفين أم أصبح هو أيضاً — يخضع لسلطات رئيس الوزراء ؟ .

وقد أمكن في هذا الشأن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ووضع السكرتير العام في مركز مجاور لرئيس الوزراء فله أن يساعده في كل أوجه نشاطه باعتباره رئيساً للإدارة العامة . كما أن عليه أن يحيطه علماً بكل ما يقوم به من عمل . وهكذا أصبح السكرتير العام أكبر موظف في الحكومة التونسية تحت رئاسة رئيس الوزراء وفي هذا تأكيد جديد للسيادة التونسية . ولم يعد السكرتير العام يتمتع بحق توقيع القرارات الإدارية . وهذا ما كان يؤدي نفوس التونسيين . أما المقيم العام فقد احتفظ بسيطرته الفعلية .

على أن النظام الجديد لم يعدل سلطات الموظفين الفرنسيين وإن كانت الوظائف الرئيسية ستوزع في المستقبل بين الفرنسيين والتونسيين توزيعاً عادلاً . كما سيكون لرعايا الباي الحق في ثلثي المناصب المتوسطة .

وثلاثة أرباع المناصب الصغيرة ولن يثبت في المناصب المتوسطة والصغرى من الموظفين الفرنسيين إلا من يثبت إلمامه باللغة العربية بحيث يمكنه التحدث بها في موضوعات بسيطة تتصل بالحياة اليومية وشئون العمل . وقد أفسح المجال بهذا الإجراء أمام التونسيين لممارسة شئونهم ، كما جعل لغة العربية مركزاً رئيسياً كان من الواجب أن يكون لها دائماً .

هذه الإصلاحات تنطوي على مغزى عميق ففيها — كما صرح المقيم العام — إرضاء للأهداف التونسية وضمان المصالح الفرنسية — ومما لاشك فيه أنها لن ترضى أصحاب النفوذ في الجزائر الذين تلقوا أنباءها باستياء شديد وكذلك دعاة الوحدة العربية من أنصار حزب الدستور القديم . كما أنها لن ترضى الشيوعيين الذين يناصبون العداء كل تفاهم بين فرنسا وتونس .

ولم يستطع صالح بن يوسف أن يخفي اغتيابه بهذا الاتفاق ليشركه في هذا المستنبرون من الفرنسيين الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تطور نحو الحكم الذاتي في الجزائر نفسها .

أما في مراکش فإن الموقف بين وأشد وضوحاً على نحو قاس . فالجنرال جوان المرشح اليوم لمنصب هام في « منظمة حلف شمال الأطلنطي » ظل مقبلاً عاماً في مراکش ردحاً طويلاً من الزمن .

وقد ولد جوان في الجزائر ونشأ في أفريقيا . وهو يعتقد أن المراكشيين عنصر شعب وإثارة ، ويشعر بأن على فرنسا الاحتفاظ بامتيازاتها في شمال أفريقيا مهما كلفها الأمر حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة . ولقد اصطدم الجنرال بالسلطان محمد بن يوسف وهو رجل ذكي وعلى جانب من الكفاءة ويبلغ من العمر أربعين عاماً .

وذلك لأن السلطان بذل ما في وسعه — عن طريق السلطات المحدودة التي أبقتهما له الحماية — كي يرفض توقيع (الظواهر) وهي مراسيم لها قوة القانون أو أن يؤجل توقيعها إذ لا قيمة لها بدون توقيعهم . ورغم عزوف السلطان عن المظاهرات فقد أكد ميله وميل ابنه الحسن وهو زعيم الشباب في البلاد — إلى فريق الوطنيين أي إلى حزب الاستقلال الذي يطالب بالحرية والوحدة المراكش (على أساس نظام حكم دستوري وديمقراطي وضمان الحريات الفردية وبصفة خاصة حرية المعتقدات الدينية) ومع أن السلطان قد صرح بأن «عهد الديمقراطية قد أقبل» فإن لون الديمقراطية كما يبدو في نظره ينبغي أن ينحصر في منحة يتنازل عنها للشعب باسم الإسلام باعتباره رأس ملكية ثيوقراطية .

وقد أعلن السلطان أن الإسلام سيبقى (هاديا لوجداننا محفزننا إلى تحمل واجباتنا تجاه الإنسانية) . . أليست هذه هي الديمقراطية الحقة ؟ وقد حدد حزب الاستقلال وهو يعتبر حزب «البرجوازية العليا» النظام الديمقراطي الذي يطالب به بأنه (ينبغي أن يكون متفقا والنظم الحكومية المتبعة في البلاد الإسلامية) وهذا لا يبعث على الاطمئنان . ولم يعمل الوطنيون المراكشيون على الاتصال بالفرنسيين أو قبول التدرج نحو الحكم الذاتي لأنهم لا يميلون إلى الحل الوسط ويلتزمون خطة الابتعاد عن الفرنسيين . وقد حصرُوا أنفسهم في نطاق المعارضة السلبية واطلقوا حكما قاسيا على سياسة التوفيق التي اتخذها الحبيب بورقيبة في تونس .

بيد أنهم في نهاية الأمر عندما تحققوا من جدوى حملة الزعيم التونسي في باريس من حيث أنها أحدثت اهتماما شعبيا تجاوز مشكلة

تونس إلى مشكلة مراکش — عندئذ قبلوا الترحيب ببعض الإصلاحات الجزئية .

والواقع أن مراکش تحيا في ظل نظام ديكتاتوري صارم . فليس للعمال الحق في إنشاء اتحادات ينظمون بها أنفسهم كما هو الحال في تونس وحرية الاجتماعات غير مكفولة وثمة رقابة دقيقة تتعرض لها الصحافة . حق أن الجنرال جوان منع أخيرا نشر التصريحات التي أدلى بها الميسوشومان أو حتى نشر صورته . هذا عدا مصادرة الجرائد التي تصدر في العاصمة الفرنسية إذا تضمنت تعليقا لا يستقيم مع سياسته . على أنه يمكن للإقامة العامة إذاعة أخبار ذات طابع معين في صحافتها الخاصة دون أن تخشى أية معارضة .

وما زالت الإدارة المباشرة — التي عارضها المارشال ليونى — تمارس بطريقة واسعة النطاق . فلا يوجد هناك أية هيئة تمثيلية و (مجلس الدولة) غاص بشخصيات مختارة من الإقامة العامة .

أما سلطة العنصر الفرنسى في مراکش فهي أشد منها في تونس . فإذا حاول مقيم عام التزام سياسة ديمقراطية كمثل تلك التي اتبعها سلف الجنرال جوان السفير أريك لايون فإن عصابة المعمرين والضباط والموظفين المدنيين ستثير عاصفة هوجاء تزعزع مركزه .

ولقد انتهت سياسة الجنرال جوان بالعلاقات بين القصر والإقامة العامة إلى شكل توتر عنيف إذ ثار الجندى الذى اعتاد إصدار الأوامر من مقاومة الملك التي تنثنى . ومما لوحظ أن الجنرال كان يرى في أمر خلع باى تونس السابق (محمد المنصف) سابقة حسنة من الممكن التلويح بها سيما وقد ساهم هو نفسه في إقصاء الباي السابق عن عرشه . على أن

الفرصة لم تتح لتحقيق هذه الخطوة رغم أن الموقف قد تفاقم بعد رحلة السلطان إلى فرنسا في أكتوبر سنة ١٩٥٠ إذ طالب السلطان خلال محادثاته مع رئيس الجمهورية بإلغاء الحماية . وسارعت وزارة الخارجية الفرنسية - استنادا إلى سلطتها وحدها - وأمرت بتأليف لجنة مختلطة لدراسة المشكلة في الرباط .

ولكن أى تحقيق (في الرباط) ينبغي أن يكون خاضعا لرقابة الإقامة العامة ومحاطا بالصمت ومجرداً من أية سلطة . ولكن المسألة كان قد تحقق لها الظهور بشكل لا نكوص فيه طالما ظل حزب الاستقلال على نشاطه والسلطان متربعا على عرشه .

وقد شن الجنرال جوان الحرب في جبهتين . فالحزب الشيوعى - مستفيدا من أحجام الاتحاد الاشتراكى في مراكش - قد تبنى المطالب الوطنية وذلك طمعا في تحقيق أهدافه الخاصة . وقد استدلت الصحافة من هذا على وجود صلة بين الشيوعيين وحزب الاستقلال . على الرغم من أن حزب الاستقلال نفسه قد رفض تأييد الشيوعيين له . وقد انتشرت الأسطورة التي تنعت حزب الاستقلال بأنه حزب شيوعى في فرنسا والبلاد الأخرى حيث لقيت اهتماما بالغا وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . هذا بينما كانت الصحف المراكشية الرسمية تهاجم الوطنيين وتصنفهم بأنهم بورجوازيون إقطاعيون .

وعندما افتتحت دورة القسم المراكشى في مجلس الدولة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رأينا الجنرال جوان يجيب بعنف على السيد اليزيدى وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسى ورئيس اتحاد غرف التجارة وممثل الصناعيين والعمال - وكان قد هاجم أسلوب الحماية بشدة - وينهاه عن

التمادى فى النقد . ولم ينقض أسبوع حتى طرد الجنرال من المجلس تاجر محترم من تجار فاس هو السيد الغزاوى للحيلولة دونه وقراءة تقريره عن الأشغال العامة ، أما الأعضاء التسعة الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال فقد غادروا القاعة .

ولقد كان على الجنرال جوان أيضاً أن يجد لنفسه مخرجاً فى أمر السلطان ولكن هذا كان أشد عسراً نظراً لمركز السلطان الكبير وشخصيته الدينية التى يستمدّها من منصبه . ولهذا لجأت الإقامة العامة إلى الحرس القديم والقواد الكبار فأقحم الجلاوى فى الخلاف كى يبرهن لمحمد بن يوسف أنه إذا استلزم الأمر فمن الممكن الاستعاضة بسلطان من الجنوب . والجلاوى - باشا مراکش - مدين بكثير للإدارة . فقد أطلقت يده حرة فى جباية الضرائب واغتصاب « الهدايا » . وهذا السيد الإقطاعى مكروه للغاية فى مراکش وقد أطلق عليه اسم بطل البربر والتقاليد الإسلامية ضد مروق السلطان وبدعه .

وقد قام الجلاوى فى ٢١ ديسمبر بلوم السلطان بقسوة لتعاونه مع حزب الاستقلال فرد السلطان على هذا بأن منع الجلاوى من دخول القصر مع إبلاغه بأنه ليس موضع رضاه . وكان الجلاوى خلال هذا قد تلقى تأييد القواد والباشوات الذين يستمدون سلطاتهم من الإقامة العامة الفرنسية . على أن العلماء - وهم فقهاء الشريعة الذين لهم الحق انتخاب السلطان - قاوموا الضغط الفرنسى ووقفوا إلى جانب سيدى محمد مؤيدىن ومعلمين ولاءهم ، أما الجنرال جوان فقد سارع بالإشتراك مع باشا مراکش إلى عقد اجتماع كبير برئاسته - ولم يحضره ممثل عن السلطان - دعا إليه قبائل زيان البربرية ولمح بتأييد رسمى للقائد (الجلاوى) إذا قام بثورة ضد السلطان .

بيد أن هذه الحركة لم تأت بالتأثير المرجوة واقترحت الصحافة الفرنسية المحافظة بأن يتجنب السلطان الإكراه على التنازل عن عرشه بإدانة حزب الاستقلال . بينما رأت وزارة الخارجية الفرنسية أنه لا مجال لحادث (منصفى) آخر تراق من أجله الدماء . وقد عارضت جريدة حزب اليسار شومان - وزير الخارجية - مثل هذا الاتجاه في عبارات صريحة . ولهذا منعت على الفور من الدخول إلى مراکش .

وإيضاحاً لموقف الحكومة أعلن وزير الخارجية في ٢ فبراير سنة ١٩٥١ استمرار المحادثات بين السلطان الذي ما برح يؤدي (خدمات عظيمة) لفرنسا وبين الحكومة الفرنسية . وأنه لا محل للحديث عن موضوع التنازل . وتنصل المقيم العام من هذه المسألة تنصلاً شكلياً ويتحفظ . غير أن هذه المشكلة لم تكن قد انتهت بعد فقد دفع الجنرال جوان اليسار فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية على أن يبعث برسالة إلى السلطان ينبئ فيها أن الجنرال جوان يتمتع بتأييد الحكومة المطلق . وفي ٢٥ فبراير أذعن السلطان وأصدر تصريحاً أدان فيه حزب الاستقلال ووقع حوالى أربعين مرسوماً .

ومهما يكن من أمر - وبالنسبة للموقف الحالي - فإن محاولة التحرر من الحكم الفرنسي قد باءت بالفشل وقد أوضحت هذه الأحداث أنه حق إذا أراد مقيم عام أن ينفذ سياسة تحريرية من أجل مراکش فإنه سيخذل حتماً إذا طرأ على الوضع السياسى في البلاد تغييراً جوهرياً .

غير أن هناك أمراً جديراً بالاعتبار فإن الإسلام - كما يقول المرشال ليوتى - تتجاوب أصداؤه فالأنباء تنتشر عبر العالم الإسلامى من مراکش إلى جاوة ويتضامن المسلمون في جميع أنحاء العالم مع السلطان المهدد . ولقد أيدت الجامعة العربية ومؤتمر كراتشى هذا التضامن .

وفرنسا الدولة المسيحية التي يعيش على أرضها أضخم عدد من المسلمين لا تجنى من هذا الوضع شيئا . ولا يمكن أن تحمل هذه المشكلة - كما يرى البعض - إذا نظر إليها على ضوء ميثاق الأطلنطى ذلك أن شمال أفريقيا رغم اعتبارها منطقة حيوية من الناحية الاستراتيجية فإنه لا يعتبر منطقة مأمونة إذا اتبع فيه أسلوب الضغط على الحركات الوطنية . وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات الحرص على عدم إغفال المسائل التي تتصل بالمبادئ العامة فتعلن تأييدها للقضاء على العناصر «الشاغبية» التي أطلق عليها كذبا - وخدمة لمصلحة المستعمرين - اسم الشيوعية .

ولا يمكن فرض الولاء على شعب بل ينبغي أن يكتسب هذا الولاء عن طريق القيام بالإصلاحات الضرورية . وسيكون للعبارة التي نستخرجها من الاتفاق الذي تم في تونس الأثر البالغ في مرا كش بحيث يقلع عن استعداد الجلاوى على الملك بصورة نهائية . وستتوقف قدرة فرنسا على الجرأة التي تمكنها من قيادة شعوب المستعمرات السابقة نحو الفدرالية . فعلاقتها مع هذه الشعوب هي في جوهرها علاقات ثقافية بيد أنها من القوة بحيث لا مجال للخوف من زوالها متى تحررت هذه الشعوب .

وقد أدرك الرأى العام الفرنسى عن طريق العبارة التي اشتعلا عليها حادثا سوريا والهند الصينية الموقف خيرا من السياسيين .

وفي اليوم الذى تدرك فيه تونس ومرا كش أن قيام علاقة بينهما وبين فرنسا لن يتعارض واستقلالهما الذاتى - تصبح العقوبات القانونية التي يبالغ الوطنيون في الاهتمام بها غير ذات موضوع .

وفي ذلك اليوم سينبثق فجر اتحاد فرنسى حقيقى .

مجلة (فورنه افيرز) نيويورك - إبريل ١٩٥١

وثائق المعارضة

لسياسة المفاوضة والمشاركة والمطالبة بالاصلاحيات
بدلاً من الاستقلال التام

منذ ابتداء الحزب الحر الدستوري الجديد في تجربته السياسية التي تهدف إلى المشاركة في الحكم مع فرنسا والتفاوض معها للحصول على إصلاحات داخل نطاق الحماية تصل بتونس إلى الاستقلال الذاتي تحت ظل الاحتلال الفرنسي وعلى مراحل . بعد أن أمضى رجالها على الميثاق الوطني العام الذي أعلن فيه إفلاس الحماية والعمل على تحقيق الاستقلال التام للبلاد . منذ دخول ذلك الحزب في هذه التجربة فألغت جهة المعارضة لهذه السياسة أولاً في الحزب الحر الدستوري القديم ثم انضم إليه غيرها من الهيئات ونشر الآن وثائق الحزب الحر الدستوري القديم التي أذاعها في ذلك الحين وهذا نصها حسب الترتيب التاريخي .

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي

ذهبت وزارة الكماك .

وخلفتها وزارة جديدة .

أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت للتروي قبل الإصدار بفكرتنا وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز (إصلاحات أصولية) إلا أن الإزالة المزعومة للمستشارين قد اضطرتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط .

إن هذه الوزارة حسبما صرح به المقيم العام أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم ١٨ أوت ١٩٥٠ (هي حكومة اتحادية تضم ممثلي مختلف منازع الرأي العام التونسي) .

لسنا على وفاق مع مسيو بيرلي في هذه النقطة لأن الحزب الحر الدستوري قائم الذات بهيئته النظامية .

وحيث دعى للمشاركة في تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له أن يلي الدعوة لذا ترانا ننفي ما تدعيه الحكومة من أنها تملك (مساندة الأمة) بأسرها .

إن هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذي أذاعته يوم ١٧ أوت (تشمل علاوة عن الأعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهي قد تشكلت في نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا على أساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيري الواقع في ١٣ جوان الفارط وستتولى المذاكرات اسم الحضرة العلية في شأن التغييرات التأسيسية التي من شأنها أن تفقد البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو (الاستقلال الداخلي) .

وهل نحن في حاجة لأن نذكر بأن المأمورية المنوطة بعهدة المسيو بيرلي حسبما تضمنه الخطاب الذي ألقاه المسيو شومان وزير خارجية فرنسا هي قيادة القطر التونسي على عدة مراحل لا نحو نيل (الاستقلال الداخلي) بل نحو الاستقلال التام . فالشعب التونسي لا يقبل والحالة تلك أن تعوض كلمة (الاستقلال التام) (بالاستقلال الداخلي) لمجرد عبورها عرض البحر الأبيض المتوسط .

وأردف المقيم العام قائلاً تعليقا على بلاغ ١٧ أوت أثناء ندوته الصحافية (لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الدين شاركوا في الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التي سنجز فيها — أى بقاء الرقابة الفرنسية التي قد تدخل عليها بعض التحويرات ومرونة وبقاء الأعضاء الفرنسيين بالحكومة) .

وليس في الناس من يجهل أن في بلاد حماية داخلية في نطاق الحق الدولي مثل الحماية التونسية ليس للحامي أدنى حق في العمل المباشر . وقد أكد كل من مسيو برتلى ومسيو فيس وهما من أشهر أساطين القانون الدولي عند استفتاءهما في ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٢١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط) .

لذا نفكر كل التفكير أن السيادة سواء داخلية أو خارجية هي لنا خاصة ويستحيل علينا أن نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد أى (سيادة تونسية وسيادة فرنسية) .

وليست الحماية إلا شبهة بتقديم شرعى وهل يجوز عدليا وقضائيا أن يستولى المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المتحتم أن تبارح السلط الفرنسية في يوم من الأيام تراب القطر . فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة . على أن اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على البند الذي سطرته معاهدة باردوا إذ ذكرت بفصلها الأول مانصه (. . . سعيًا وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ . . .)

ومن المفيد أن نذكر بهذه المناسبة المناقشة التي دارت في عام ١٩٣٦
بالسفارة العامة بين المأسوف عليه المسيو فيانو كاتب الدولة بالأمور
الخارجية إذ ذاك وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية تكميل المناقشة التي
اضطر أثناءها كاتب الدولة المذكور الذي كان من أنصار مبدأ السيادة
المشتركة إلى الاعتراف بأن السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة
واحدة وسيادة تونسية .

فقبول الفرنسيين بمثابة وزراء في صلب الحكومة يتألف منه والحالة
ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا
وتونس وللقانون الدولي أيضاً للأمورية المنوطة بعهدة المقيم العام نفسه .
فلا يؤاخذنا مسيو بيرلي إذا نحن قلنا له بكامل الصراحة إنه سالك
في هذا الصدد نفس الطريقة التي انتهجها من قبله أسلافه وأنه إذا أراد
مثلاً تشير عليه به مأموريته التي هي السير بالقطر التونسي نحو الاستقلال
أو على الأقل نحو (الاستقلال الداخلي) فعليه أن يسلك طريقاً معاكسة
لما انتهجه على طول الخط .

وأغرب من ذلك هو أنهم يؤكدون على رؤوس الأشهاد في البلاغ
الصادر في ١٧ أوت رغبتهم في إدخال إصلاحات في (نطاق المعاهدات)
من جهة ومن جهة أخرى يسددون من أول وهلة طعنة نجلاء في كبد
المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص^(١) التي يدخلون ضمنها بكل صباغة وهيام ما يعبرون
عنه بالعقود الموالية أو المعاهدات الصغيرة . لم تجر في شأن غالبيتها أدنى مناقشة
من قبل .

(١) المراسيم التي صدرت أثر استقلال الفرنسيين للتصريح في تونس .

وكلنا يعلم كيف تحرر الأوامر (١) . . . فلافائدة أن نطلب في شرح كيفية تحضيرها وأسلوب نشرها .

وبالطريقة (البسيطة المرونة) ألا وهي طريقة إصدار الأوامر انتهينا إلى ما نحن عليه الآن .

لقد ذكر المقيم العام في خطابه الذي ألقاه يوم ١٢ جوان سنة ١٩٥٠ متحدثاً عن الإصلاحات المزمع عليها (أن هذه التدابير قد وقع تحضيرها أو درسها منذ عدة شهور وإني مكلف بمباشرة تطبيقها وعندما يقع إنجازها

نبحث معاً في جو من حسن النية عن الحلول التي من شأنها إدخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دواليب الإدارة وعندما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصور التي رسمها سلفي بالنسبة للتحريات التي ستأتي فإنها تعرض على أنظار جلالة الملك وأنظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها .

يظهر جلياً من هذه البيانات أن المقيم العام كانت مهمته أن يطبق حالا الإصلاحات التي تتألف منها المرحلة الأولى والتي سبق تحضيرها منذ شهور من طرف مسيو مونسيل إن هذه الإصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى أنه أذيع على طريق الصحافة ، بأن ذلك سيكون بمناسبة عيد الفطر . كل ذلك قد تبخر في الفضاء فلم يبق الأمر الآن معالماً بتطبيق إصلاحات هيئة من ذى قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة في شأن هذه الإصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها ولم تبرز لعالم الحسن أصلاً وهذا مما يؤكد لنا أن القوم يريدون ربح الوقت . وفي الحقيقة ماذا سيردون لنا بالإصلاحات الموصى إليها .

١ — فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية في وجوه بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفي دائرة امكانيات الميزانية (المقررة من طرق نواب السكان ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراماً تاماً .

٢ — تقوية متحمة لجانب ذاتية الحكومة .

٣ — إصلاح بلدى .

(١) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون أدنى ضمان ولا أى برنامج مع إبقاء المستشارين والكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التي قبلت بها وزارة الكعماك التي كان البعض من أفراد الوزارة الجديدة يشددون عليها التكرير مع وجود فرق خطير ألا وهو تعهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديري بعض الإدارات الذين أصبحوا وزراء الأمر الذي يقر بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية .

حقيقة أن المستشارين — عملاً بموجب الأمر الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استبدلوا محلات إقامتهم . لكنهم لا يزالون مشارين على مراقبة الوزارة لا بداخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا إصلاح . يراد مثلاً التخفيف معنوياً على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره في الحقيقة إصلاحاً لأن مراقبة المستشارين أنفسهم لا تزال موجودة برمتها .

(ب) إن الوظيفة العمومية التي كان ينبغي فتحها في وجوه المثقفين التونسيين في (الآجال القريبة جداً أصبحت في الندوة الصحافية المنعقدة في ١٨ أوت (مسألة عويصة ينبغي تناولها بمزيد الحذر) . كان على وفاق تام مع المقيم العام في اعتباره إن كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الأهالي أنفسهم غير أنه لا ينبغي تعطيل دخول التونسيين في الوظائف العمومية ببلادهم وتقييد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى

بالحقوق المكتسبة أو لما يفرضه الميزان مع أننا نعلم حق العلم أن نواب السكان ليس لهم في نفس الأمر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلا صوت استشاري والحكومة الفرنسية هي التي تسيطر في آخر الأمر على تحرير الميزان التونسي .

على أنه إذا كان في عزم هذه الحكومة أن تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه في وجوه التونسيين فإن الوسائل اللازمة لذلك لا يتعذر إيجادها .

إلا أننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التي ينبغي احترامها احتراماً تاماً .

إننا نصرح على رؤوس الملائ أن الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف إنما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وإنه من باب الإنصاف الموافق للقانون أن ترجع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم أصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون إنهم أحدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون لمن الحق في أن يطلبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظيفتهم بفرنسا أو بقرامة مطابقة لوظيفة التصرف التي يشغلونها في البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة أن الحكومة الفرنسية أو ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم في تلك الحطة .

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انتهاك لحرمة المعاهدات والقانون الدولي .

(ج) يقال إن هناك إصلاحاً ثالثاً وتعني به إصلاح النظام البلدي سينمّرنا في آخر السنة الجارية فعلى أية صورة سيتم تأليف المجالس البلدية

هل تكون تونسية صرفة أم مختلطة ؟

فهذا الحل الأخير الذى ارتضاه الدستور الجديد فى حال إنه يتألف منه خرق المعاهدات والقانون الدولى أيضاً لا يمكن أن يوافق عليه الشعب التونسى .

وإننا نحذر السلط فى هذه البلاد من الإقدام على هذا الحل الذى نستخلصه من تحليل التصريحات التى قام بها العميد يوم ١٣ جوان والندوة الصحافية التى عقدها يوم ١٨ أوت تحليلاً دقيقاً هى :

(١) أنه كان فى عزم الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات أوسع مما وقع الإعلان به .

(٢) وأنه إزاء (فكرة للصناعة التى لاريب فيها) والى بدت فى البلاد التونسية عند بعض عناصر من السكان بتونس تولدت فكرة الرجوع إلى الوراء فى أدمغة حماتنا وفى غضوننا اتخذت بعض تشهيدات .
إننا للأسف لهذا الموقف ومازلنا نعتقد مهما يقال فى هذا الصدد أن الإصلاحات الثلاثة المزمع عليها والموعود بإنجازها منذ عهد بعيد هى بعيدة بعداً شاسعاً عن الإصلاحات الجوهرية التى تعلقنا بها رغبة الجناب العالى (١) أبقاه الله وهى لا يمكن أن ترضى بحال الشعب التونسى .

إن الشعب التونسى يطالب بأن تعلن فرنسا على رؤوس الملاء عزمها على :
(١) أن ترجع له فى أقرب أجل ممكن حق التصرف فى جميع شؤونه الداخلية التى سلبت منه شيئاً فشيئاً على توالى الأعوام منذ انتصاب الحماية .
(٢) وأن ترجع له استقلاله التام الذى هو حق طبيعى لا يعتريه مسخ ولا نقض وذلك فيما يلزم من الوقت العادى لإرجاع شؤونا الداخلية بأيدينا .

(١) الجناب العالى يعنى ملك البلاد .

ليس في المعقول أن يبقى شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لا مبرر آخر غير أنه ضعيف . إن فكرة دوام بقاء فرنسا بهذه الديار التي رضى بها الوزراء الجدد هي فكرة ينقصها منطق ومفهوم معاهدة باردو وآية ذلك أن الفصل الثاني من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحماية الفرنسية لها صفة وقتية صرفة .

ثم أنه قد بان بالكاشف (أن الحماية هي نظام سياسي واقتصادي لا يتلاءم قط مع حقوق السيادة التي للشعب التونسي ولا مع مصالحه الحيوية كما أثبتت ذلك لأئمة المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أوت ١٩٤٦ والتي وقع الاقتراع عليها بالاجماع من طرف الدستور القديم والدستور الجديد وممثلي جميع الهيئات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية الخ .

فبعد تجربة دامت سبعين عاما كانت تتخللها ضروب كثيرة من الغضب والتفكير قد تبين أن هذا النظام الاستعماري قد سعى في حتمه بظلفه وحكم على نفسه بالزوال .

على أن الفكر العام الفرنسي ماعدا المحظوظين والمتفعين لم يسهه إلا الاعتراف في آخر الأمر بتلك الحقيقة .

فلماذا ياترى قد قبل الوزراء التونسيون بمهمة إحياء الموتى .

أما الدستور فقد رفض المشاركة في الحكم لأنه كان على يقين تام بأنه عاجز عن الإتيان بالمعجزات في الوقت الذي منحت فيه انجلترا وأمريكا وهولاندا استقلال مستعمراتها أو البلدان التي كانت تحت حمايتها وفي الوقت الذي وصلت فيه طرابلس الشقيقة للظفر هي أيضاً باستقلالها وفي الوقت الذي حكم فيه الضمير العالمي على الاستعمار نرى الجانب الفرنسي

المقابل لنا يتجاهل في نفس الأمر والواقع تطور الشعوب في العالم والقواعد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وحتى مقدمة الدستور الفرنسي نفسه أي من السهل على من كان بيده زمام الحكم أن يعلن أن فكرة الوطنية هي (فكرة متأخرة) أكل عليها الدهر وشرب وأنه حلت محلها الآن (فكرة ارتباط المصالح والتعاقد بين الأمم) .

أجل أي فكرة ارتباط المصالح والتعاقد بين الأمم قد تكون في حد ذاتها شيئا حسنا لكن يجب الإقبال عليها والاحتكام إليها في جو من الحرية ولا ينبغي أن تفرض بالقوة وذلك هو السبب الذي يريد الشعب التونسي من أجله استرجاع حريته أولا بالذات .

هذا وكثيرا ما يحزم بعضهم أن البلاد التونسية (قطر صغير لا يمكنه الاستغناء عن فرنسا) ولنا ممتنعين من سياسة التعاون مع فرنسا لكننا نريد أن يقام صرح ذلك التعاون على أساس الاستقلال والحرية وإذا كانت البلاد التونسية يتألف منها شعب صغير فإن بلادا مثل لبنان واللوكسمبورغ الخ . . هما أصغر من البلاد التونسية حجما ومع ذلك فهما يتمتعان بنعمة الاستقلال . . .

إذن فهاته الحجة لا يمكن أن يعلل بها استمرار وجود فرنسا بهاته الديار وإذا قيل لكم يا حضرة المقيم العام أن التونسيين الذين أفقرهم الاستعمار والذين تصبب جبينهم عرقا طيلة عشرات السنين من أجل الاستعمار والذين يرون مئات الآلاف من أبنائهم سيجوبون الطرقات لفقدان المدارس بينما ميزان بلادهم تبتلعه في كل سنة شرذمة لا يزال عددها كل يوم في ازدياد من شركات وموظفين ومستعمرين فرنسيين

وإذا قيل لكم إن الدين يتذوقون الآن مختلف الآلام في أجسامهم وأرواحهم من مصائب الاستعمار يؤثرون العبودية على الحرية فلا تصدقوهم ولا تنصتوا لأقوالهم .

وإذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة الذين وافقوا على مقررات المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق النكوس على الأعقاب فإن الشعب التونسي ليس له ما يدعو لتبديل موقفه ونقض غزله بيده على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطعثن .

وبالفعل فإن الشعب التونسي الذي لم تقع استشارته والذي ينبغي أن يسمع له قول في هذا الصدد لم يفوض الكائن من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويرات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وليس لغير مجلس وطني تكون الوزارة منبثقة عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذاكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا .

ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم في سبيل تحييد الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي لا يخالف إلا في الاسم فقط نظام الامبراطورية الفرنسية السابقة ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالي أيده الله وموقف الشعب التونسي بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضاً تاماً .

إن مناظر الشعوذة التي نشاهدها اليوم لا تدوم وسيكون المستقبل
الذين يحسنون الثبات .

إن المحاولة التي ترمى لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التي نحتج عليها بكل
قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله ، بفضل شدة شكيمة الشعب التونسي
وقوة عزمته .

وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه
ويكون الاستقلال في آخر الأمر مكلا لجهودنا ولنعم أجر العاملين .
عن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي
« السكائب العام »

صالح فرحات

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستوري التونسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي التي ما فتئت منذ ثلاثين سنة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية وموجهة لكل سعى متبصر من شأنه إيصالنا لاستقلالنا قد رأت نفسها مضطرة لعدم التغاضي عن التصريحات الخطيرة التي أفشى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد في خلال الشهر الماضي وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعر به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض المسلمة التي يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق .

وهل نحن في حاجة لأن نذكر صديقنا بورقيبة بأن ممثلي الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا في مؤتمر تاريخي ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٣٦٥ - حال مغيبه في مصر - وقرروا بالإجماع العزم على السعى لنيل الاستقلال وبذل كل الجهود في سبيل الظفر به وأنه منذ ذلك الحين أصبحت مقررات المؤتمر ميثاقا قوميا وهذا الميثاق قد ارتضاه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التي نشرت له في القاهرة . فكيف يجوز والحالة ما ذكر اطرف واحد من اطراف المتعاقدين أن ينكث العهد أو يحل الميثاق بمفرده .

وهل يلزم أن نذكره أيضا بالتناقضات التي تحويها خطبه التي يلقيها أحيانا تحت تأثير الاندفاعات الحماسية الطارئة وأحيانا تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة ؟ ففي بعضها نراه يطالب باصلاحات وفي أخرى

نراه ينادى بالاستقلال وفي غيرها يقول إننا ضعفاء ولا غنى لنا عن الاتكاء على دولة قوية وفي تصريحاته الأخيرة بباريس حيث ذهب لينذر الرأي العام الفرنسي - حسبما قال - قد ابتداءً بالمطالبة بالتحريض ثم عقب هذا المطلب بتقديم برنامج ذي سبع نقاط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه في الإمكان أن يتم هذا التحويل بصورة تدريجية .

إن لرئيس الدستور الجديد أن ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذي أجمع عليه المؤتمر الوطني وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا ننكر عليه بكل شدة كل صفة يدعيها لتمثيل عموم الشعب التونسي وخاصة الدستور في هذا الصدد .

وكيف يجوز لنا أن نسمح للسيد بورقيبة الذي يطالب بتحويل السيادة تدريجياً بأن يميل به التناقض لحد التنازل طوعاً واختياراً عن جانب تلك السيادة عند تحدّثه عن الانتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل المصالح الفرنسية في كل الجهات التي توجد فيها أقليات فرنسية .

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب في أي بلد من بلدان العالم - والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب في المملكة التونسية - أن يشاركوا في الهيئات المنتخبة وأن هذه المشاركة هي طعنة نجلاء في كبد سيادتنا . وأن معاهدة باردو المنعقدة في سنة ١٨٨١ وحتى اتفاقية المرسى التي تلتها في سنة ١٨٨٣ لا تجيزان أبداً مثل تلك المشاركة وإذا كان الفرنسيون في الحالة الراهنة ممثلين في مجالسنا المنتخبة فإن هذه الحالة المناقضة للمشروعية هي نتيجة القوة والقوة لا يبني عليها الحق أصلاً ولا تصلح أبداً أن تكون سنداً له .

أفهل يريد السيد بورقيبة أن يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور أسوأ مما قرّرت معاهدات الحماية ؟

لقد عرض رئيس الدستور الجديد أيضاً (تأسيس مجلس ملي منتخب بالاقتراع العام تكون مهمته الأولى من دستور ديموقراطي يقر العلائق الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام المصالح الشرعية التي لفرنسا بتونس وكذلك على أساس احترام السيادة التونسية) .

ومراعاة لجانب النزاهة نقول إن السيد بورقية يظهر منه أنه يرى أن يكون هذا المجلس متركباً من تونسيين فحسب وإن كان لم يوضح هذا بصريح العبارة . بيد أنه وقد اعترف بمبدأ تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية المنتخبة هلا يخشى حينئذ أن يعارضه الفرنسيون الذين يريد الجدل معهم بالمبدأ الذي أقره بنفسه ويحاجوه بتنازله الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس شبيهاً بمجلس كبير وإن يزيد عليه إلا اشتغاله بالسياسة . على أن هذا المجلس الوطني ولو كان مؤلفاً من تونسيين خاصة فإنما يكون مقيداً منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح المشروعة الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك أن السيد الحبيب بورقية يوافقنا على أن هذين (الاحترامين) مناقضان حتماً لبعضهما بعضاً وإن كل شيء في هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية : مصالح استراتيجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنح فاضحة وأسلوب للتوظيف مجحف ... بحيث أن الحماية هي التي تستمر على سيرها ويتأبد مفعولها في ظل هذا البرنامج الجديد . وشتان بين سيرتها وهي تلاقى عن اعتداءاتها العديدة والمتكررة احتجاجات المدافعين عن هذا الشعب منذ ما يزيد عن النصف قرن وبين استقرارها على أساس متين وعليها طابع المشروعة الديموقراطية .

يرى رئيس الدستور الجديد أن روح التعاون الفرنسى هو بالنسبة
إلينا ضرورة جغرافية وأن بلادنا هى صعبة جداً عسكرياً وقوة جداً
استراتيجياً فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة .

إن هذا الكلام المزمى الذى يحز فى نفوسنا إيلاماً هو نفس الكلام
الذى تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استحواذها على بلدان
أضعف منها قصد استغلالها واستنزاف دماها فهل يرد السيد بورقيبة أن
يستبقينا إلى الأبد تحت سيطرة دولة أجنبية كبيرة (كالعربة المجرورة —
رومورك —) ويفضل أن تكون فرنسا . وهلا كان أولى به أن يعتبر
أن الشمال الأفريقى الذى يضم أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان إنما
تتألف منه حين يهتدى للنظام الاتحادى دولة قادرة على حماية حوزتها
والدفاع عن بيضتها ببسالة . وهلا كان أولى به أن يتصور أيضاً أن الإنسانية
التي آلمت نفوسها مساوىء الاستعمار واستنكرته وهذا الاستنكار هو
بصدد النمو والانتشار منذ بضع سنين لدى الأمم المتحدة وصار منهاجاً
محترماً قد يقرر فى يوم قريب القضاء بصورة باتة لا مرد لها على هذا
الضرب الشنيع من ضروب استغلال الإنسان للإنسان ويعتبر الاستعمار
بمثابة جريمة تقترف ضد بنى الإنسان .

وإننا إذ نقول ذلك إنما نقصد به الإشارة على صديقنا ورفيقنا القديم
فى الكفاح بأن يتدبر بالصبر — لأن حياة الشعوب هى أطول بكثير
من حياة الأفراد — وأن يعرف كيف يتحمل الأمور بدون أن يتزعزع
مهما كانت التكاليف وأن لا يفرط فى أى شئ من منافع الوطن .

على أننا نود أن نتعاون مع فرنسا غير أن هذا التعاون ينبغى أن
يقرر وينمو مع الأيام لا بين رجال لهم الأمر وآخرين عليهم الطاعة

والامتنال بل بين شعبين مستقلين يقران علاقاتها على عدم المساواة وفي كنف تبادل المصالح والصدق والأخوة البشرية .

وهل يسمع لنا صديقنا بورقيبة أن نعاتبه عتاباً أخيراً من أجل ما طلبه من تحويل السيادة تدريجياً فقد كنا نشتهى أن لو استعمل عوض لفظ التحويل لفظ الإرجاع عند تحدّثه عن السيادة التونسية لأنه مما لا نزاع فيه قانونياً أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد في هذه البلاد إلا سيادة واحدة لا شريك لها هي سيادتنا .

ذلك أن فرنسا عندما نصبت حمايتها على المملكة التونسية على النحو الذي نعرفه كلنا ... قد ضمنت لنا سيادتنا الداخلية . أما السيادة الخارجية فإن المغفور له صمو الصديق باي قد كلف الدولة الحامية بتمثيله في بعضها وهي لا يمكن أن تكون أيضاً شيئاً آخر غير سيادتنا . وقد حصل أن استحوذ حامينا بصورة غير مشروعة على كامل تلك السيادة بعد سبعين سنة قضائها وهو ينتهك حرمة المعاهدات انتهاكاً لا حد له .

فما بالنا نعرض عليه والحالة ما ذكر أن يرد علينا حقنا تدريجياً ؟ ولماذا هذا التنازل .

فهل ذلك منا لشكره على ما كثره عهوده ؟ أم هل القصد من ذلك تليين جانبه عساه أن يعطف علينا ويميل إلينا ؟

لا نفهم شيئاً من هذا اللهم إلا أن تكون للسيد بورقيبة أسباب ينشز عنها العقل ولا يقبلها الفكر . وكم نكون ممنونين له لو يتفضل ببيانها لنا وتبييد المخاوف التي ساورتنا من أجلها لكن في الحالة الراهنة وتلقاء ما ظهر للسيد بورقيبة من التنازلات بدون مبرر لا يسعنا مع أسفنا الكبير

إلا أن نحتج بكل ما نسمع لناس به وطنيتنا الحارة على سياسة تساهله في الأمور الجوهرية لا يمكن أن يغيب عن أحد خطرها بالنسبة لمستقبل هذا الشعب .

ولذا فإن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التي قام الدستور على سواعد رجالها وإليها يرجع الفضل في إنشاء حركة المقاومة المنظمة في هذه البلاد .

ترى من واجبها في الوقت الذي نالت فيه الشعوب التي كانت بالأمس مستعمرة استقلالها (سوريا — لبنان — مصر — الفلبين — الهند — أندونيسيا — طرابلس إلخ) أن تحذر الشعب التونسي بأسره سوء مغبة الأخذ بسياسة الاستخذاء والتنازل التي يتمسك بها رئيس الدستور الجديد وهي إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهي آسفة — ولا يزال لها أمل في أن ترى هذا الشعب الذي حطمه الاستعمار معنصها — في النهاية — بجبل الاتحاد المتين ومستشعراً روح الأخوة الحقيقية بين جميع أفرادها إذ لا نجاة له إلا في الإمثال — بدون انقطاع وبدون فنور وفي نطاق الكرامة والشرف — لمقررات مؤتمر ليلة السابع والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الأسمى الاستقلال التام .

صالح فرحات

الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي
إلى الأمة التونسية

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها للحالة الحاضرة على ضوء التطورات العامة ، ترى من واجبها الحتمى فى هذه الظروف الدقيقة التى تجتازها قضية الأمم المستضعفة أن تذكر الشعب التونسى بما قرره المؤتمر القومى العام المنعقد ليلة ٢٧ رمضان الموافق للثالث والعشرين من أوت سنة ١٣٦٥ - ١٩٤٦ من إفلاس الحماية كنظام سياسى اقتصادى يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية ، وإعلان عزم الأمة على السعى للحصول على استقلالها التام .

ومنذ ذلك اليوم التاريخى أصبحنا نشاهد - بكل أسف - أن حالة الجالية الفرنسية التى ما انفكت فى تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالنا وذلك على الرغم من أن التطورات الحاصلة فى الميدان الدولى تطبيقا للمواثيق التى أسفرت عنها الحرب والى تكفلات بتحسين حالة الشعوب المستضعفة فى جميع الميادين تلك المواثيق التى وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الأخير ، وفى ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملى المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعطل لنهضتنا ولنيل استقلالنا . وفى الوقت الذى نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعمارى العتيق ذلك النظام غير الإنسانى الذى فقد الأساس الدولى حيث نبذته منظمة الأمم المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت تنفيذا لما قررته تلك المنظمة إلى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت نجاحا باهراً ماديا

ومعنوا وبعض الدول الاستعمارية الأخرى التي امتنعت من الاستجابة لما قررته هيئة الأمم المتحدة أرغمت على تمكين الشعوب التي كانت خاضعة لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين ممثلي تلك الشعوب بحق ؛ تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة .

ويجب أن ننبه الشعب التونسي هنا إلى أن الاستعمار الذي نظم بمؤتمرات دولية ، لا يمكن أن ينتهي إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما إلى تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة .

وإن اللجنة التنفيذية للحزب قد شعرت من أول وهلة بهذا الاتجاه الجديد في السياسة الدولية فبادرت في خلال الحرب الأخيرة إلى عقد مؤتمر دستوري في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعي للحصول على الاستقلال الذي كان ولا زال هدفا الأسمى وأوكل إلى اللجنة التنفيذية اختيار الطرف المناسب للإعلان بهذا الأمر .

ولقد قامت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التي أوكلها المؤتمر وكانت كالحارس الأمين على هذا القرار الذي قرره ، فعندما حاول المقيم العام الجزائر ماسط الرجوع بالأمة إلى سياسة الإصلاحات لتلهية الشعب التونسي ولفت نظره عن الهدف الذي ينبغي أن يتجه إليه وارتأى تشكيل لجنة لذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها ؛ ورأت اللجنة التنفيذية للحزب جنوح بعضهم للاستجابة إليه فقامت في الحين وسعت بنجاح لحملهم على العدول عن ذلك .

ولما انتهت الحرب بذلت اللجنة التنفيذية مجهوداتها لإقناع الوطنيين التونسيين الذين بهمهم الأمر بتكوين جبهة وطنية تعقد مؤتمراً قومياً يضم نواب جميع الهيئات والمنظمات التي تمثل مختلف طبقات الشعب التونسي كله يصادق على ميثاق قومي يتضمن الإعلان بالمبدأ الذي قرره .

المؤتمر الدستوري سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذي اتحدت فيه الأمة التونسية اتحاداً مخلصاً تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذي وضعت اللجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذي وضع حداً لكل خلاف أو تأويل من ناحية المبدأ الذي ينبغي أن يتوخاه كل من يتصدى للقيام بمهمة السكفاح السياسي في هذه البلاد .

ولقد حرصت اللجنة التنفيذية على أن يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت آثارهما الطيبة في ذلك الظرف التاريخي وأن يكونا أكثر ثباتاً واستقراراً حتى يتيسر لنا أن نستمر على السير لتحقيق الهدف الذي تضمنه الميثاق القومي في جهة متحدة متمسكة لا يجد فيها الخصم منفذاً وتكون أقوى ضمان للفوز والنجاح بيد أننا أصبحنا نرى بكل أسف انحرافاً عن الميثاق القومي الأخير إلى سياسة إصلاحية ترجع بنا إلى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الأمر في سبيل تحقيق بعض الغايات إلى التفريط في أمور خطيرة تتعلق بصميم السيادة التونسية ومصصلحة الشعب التونسي وهو مانعه افتياتاً على هذا الشعب ولا نقره أبداً .

واللجنة التنفيذية ترى أنها إزاء هذه الأمور الخطيرة وفي مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من أن تحذر الشعب التونسي من التطويع به في مهامه غير واضحة المعالم وتوريطه في شرك يعسر عليه فيما بعد الخلاص منها وهي تعلن إليه :

أولاً : أنها لا تزال متمسكة - قولا وعملا - بالميثاق القومي لليلة ٢٧ رمضان .

ثانياً : أنها لا تعترف لأي أجنبي بأى حق في بلادنا (فتونس للتونسيين) وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التي لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته .

واجتنابا لكل تأويل سيء فإننا نوضح إننا لا نصدر في ذلك عن أى طرف ملى ضيق النظر أو تعصب عنصري بل إن غرضنا وضع حد لهذا التدخل فى أمور سيادتنا واستقلال مواردها استغلالا حائراً انحط معه المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش أحراراً مستقلين فى بلادنا كسائر الأمم الحرة . ونحن على استعداد طيب للتعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام .

ولذلك فهى تهيب بالشعب التونسى إلى التمسك بحقه الكامل فى السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التى لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد فى تمكين خصمه من مقادته وتدعوه إلى التكتل والاتحاد المخلص فى جبهة متينة متماسكة تسمو عن جميع الأغراض والنزعات إلا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك فى مؤتمره التاريخى العظيم ليلة ٢٧ رمضان وإن فى استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا .

عن اللجنة التنفيذية

صالح فرحات

بيان

من سمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي

حول الوضعية الحاضرة في تونس

إن الظروف الحرجة التي تجتازها قضايا المغرب العربي تجعل لزاما علينا أن نبين في جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة في تونس ، وهي الحالة التي نجمت عن اشتراك الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في الوزارة القائمة ، وقبوله التفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغييرات على وضعية البلاد السياسية من شأنها — كما فعل — « أن تؤدي بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الداخلي » .

ففي ١٧ أغسطس من السنة الماضية تألفت الوزارة الحالية في تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين ، وشارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد بوزير واحد ، وكان مفهوما عند الجميع — حسب البيانات الرسمية — أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الريبة في نفوس جميع الوطنيين لافي تونس وحدها ، بل في كافة أقطار المغرب العربي ، إذ أن المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ؛ والمواثيق التي تربط بينها ؛ وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنطوي تحت لوائها — كلها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب أوضاعا استعمارية لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها ، بل يعد نقصا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب ؛ هذا علاوة على ما تعهدت به الأحزاب المشتركة في اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات لأجل

تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظرا لما بينته التجربة في الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا كان موجها من قبل الوطنيين أنفسهم ، وفي ظل حريتهم واستقلالهم . . .

لهذا فإن اشتراك الحزب الدستوري الجديد في الوزارة قبول في كافة الأقطار المغربية باستياء عام ، وعدة نكسة إلى الوراء لا تتماشى مع ميثاق ليلة القدر الذي أمضته الأحزاب التونسية في ٢٣ أغسطس من سنة ١٩٤٦ ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ، ولا مع الوعي القومي العام الذي أصبح يؤمن بأن الأوضاع المفروضة على بلاده أوضاع غير مشروعة وأن التخلص من ربقتها لا يتأتى عن طريق الاشتراك في الحكم على أساسها ، ولا بالمفاوضة في تغييرات جزئية لا تقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال التام أولا وقبل كل شيء .

ومع هذا الاستياء الذي أحدثه اشتراك الحزب في الوزارة الاستعمارية القائمة والبليلة التي أدخلها على أفكار المواطنين جميعاً ، فإننا لم نرد أن نسارع إلى إعلان موقفنا منه ، بل فضلنا التريث إلى أن تنجلي الحقائق بتمامها ؛ ونعرف بصفة خاصة موقف ممثل الحزب في الوزارة من نتيجة المفاوضات المزعومة ، بالرغم من أن تأليف الوزارة على أساس الوضع القائم ، ومشاركة الفرنسيين فيها كان وحده كافيا للحكم بأن المفاوضات التي ستقوم بها سوف لا تؤدي إلى أية نتيجة ترضى عنها المطامع القومية .

وتتابعت الشهور بعد ذلك « والوزارة التفاوضية » — كما أطلق عليها — لا تتقدم خطوة واحدة في سبيل تحقيق الأمانى الوطنية إلى أن حل فبراير الماضي فأعلن على الملأ أن الوزارة قد أمضت مع الفرنسيين اتفاقا يقضى بأن تكون الوزارة التونسية برئاسة وزير تونس إلا في حالة

الطوارىء فيتولى رئاستها المقيم العام الفرنسى ، على أن يكون تأليفها من ستة من الوزراء التونسيين ، وستة من الوزراء الفرنسيين . . . كما يشتمل الاتفاق على إدخال تغييرات أخرى فى الإدارة التونسية تتعلق بتحديد نسب الموظفين التونسيين والفرنسيين بها ، وتوزيع اختصاصاتهم .

هذا هو كل ما أسفرت عنه المفاوضات المزعومة بعد ثمانية أشهر من تأليف « الوزارة التفاوضية » فتبين بذلك للرأى العام أكثر من ذى قبل فشل التجربة التى انزلق إليها الحزب ، وبات ينتظر من رجاله المسارعة إلى إنهاؤها ، والرجوع إلى الكفاح الصحيح لأجل تحقيق المبادئ الاستقلالية التى أقرتها لجنة تحرير المغرب العربى ، وارتبطت بها كافة الأحزاب الاستقلالية . ولكن الحزب بدلا من أن يستجيب لرغبة الأمة أخذ ينوء بهذا الاتفاق ، ويعتبره خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لتخليص « السيادة التونسية » ، فى حين أنه يعتبر لطمة للأمانى الوطنية ، لأنه يعترف للفرنسيين بحق « المشاركة » فى حكم تونس ، الأمر الذى يتنافى حق مع معاهدة الحماية نفسها ، فكيف يسوغ لحزب ينادى باستقلال البلاد أن يعترف للفرنسيين بهذا الحق ، ويعتبره خطوة أولى لتخليص السيادة التونسية ؟

لقد تكشف هذا الاتفاق عن النوايا الحقيقية التى يكنها الفرنسيون من وراء « سياسة المراحل » التى يطلبون من الوطنيين قبول الاشتراك فى الحكم على أساسها . فهى لازمة إلى تحقيق استقلال البلاد ، ولكن إلى تعويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأى العام بقبول الوطنيين المكافئين لكراسى الوزارة ، ورضاهم عن « إصلاحات » مدخولة ينومون بها ، ويخفون خطرهما على مستقبل البلاد .

ومع ذلك فإن الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد لم يقدّم أى وزن لهذا الخطر ، وظل مشتركاً فى الوزارة القائمة ، ومتشبثاً بالاستمرار فى « التجربة » التى أخفقت أكثر مما كان صفوف الأمة المغربية ، كما عرض وحدة الشعب التونسى المكافح إلى التصدع وتشيت الجهود ، وجعل الهيئات الوطنية تنصرف إلى التنابد ، والتناحر فيما بينها فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى التكتل ، وتوحيد الكلمة لمواجهة المعتدى الغاصب .

لهذا كله فإننا نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد فى هذه التجربة ، ونعتبر هذه المشاركة إخلالاً بميثاق لجنة تحرير المغرب العربى ، واعترافاً بأوضاع لا تقرها ، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أسفرت عنه هذه التجربة لمنافاته للأمانى الوطنية ، ومساسه بجوهر السيادة التونسية التى يجب أن تكون من حق التونسيين وحدهم لا يشاركهم فيها غيرهم . وندعو الحزب إلى سحب ممثله فوراً من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادئ الاستقلالية التى أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب فى كافة أقطار المغرب العربى كما أننا ننبه الحزب إلى أن استمراره فى هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيلحق القطرين الشقيقين : الجزائر ومراكش أيضاً ، وإنه الآن أمام مسئولية كبرى هى مسئولية المحافظة على كيان الحركة الاستقلالية فى أقطار المغرب العربى كله ، وعدم تعريضها إلى التصدع والانحيار بسبب تحويل اتجاهها ، والإخلال بمواثيقها ، وتعويض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال .

وبهذهنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربى التى ينطوى تحت

لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لاتتحمل أية مسئولية فى السياسة
التي ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادئ ميثاقها ، كما تتبرأ من
أى عمل يصدر عنه ما دام لا يرجع إليها لمعرفة رأيها مقدما حسبما ينص
عليه ميثاقها .

« التوقيع »

محمد عبد الكريم الخطابي

القاهرة فى ٨ شوال سنة ١٣٧٠ .

الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ .

بيان

من الأستاذ يوسف الربيسي

مدير مكتب المغرب العربي بدمشق وأحد أقطاب حزب الدستور الجديد
حول التطورات الأخيرة في تونس

في الوقت الذي ينهار فيه صرح الاستعمار في آسيا وتزلزل الأرض
بمعاقله الأفريقية وتتحفز بقية الشعوب المغلوبة على أمرها لاغتنام الفرص
التي تخلقها الظروف فتحطم قيود الاستعمار وتفك سلاسل العبودية .

وفي الوقت الذي يصبح فيه شمالي أفريقيا خطاً أساسياً لحرب مقبلة
ومركزاً استراتيجياً مرموقاً من المعسكرين المتقابلين مما يتيح لأهله فرصاً
موانية تمكنهم من افئسكك حريتهم واستقلالهم وظرفاً مناسباً يساعدهم على
خلق قوة تلعب دوراً أصيلاً في سياسة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط .
وفي الوقت الذي استطاع الوطنيون أن يحطموا الستار الحديدي
المضروب حول المغرب ويرفعوا صوت بلادهم المكبوت عالياً في أنحاء
العالم ويكونوا لقضيتهم أنصاراً في كل مكان .

وفي الوقت الذي غدا فيه الصراع القائم بين سلطات الاستعمار
والحركات الاستقلالية في تونس والجزائر ومراكش محل اهتمام دول
العالم ومثار عطف الشعوب المناضلة في سبيل الحرية .

وفي الوقت الذي تزحف فيه الحرية على الحدود الشرقية التونسية
ويستعد الشعب الليبي الشقيق لممارسة استقلاله في عام ١٩٥٢ .

وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعة العربية تعد عدتها لعرض قضية
تونس وبقية قضايا المغرب العربي على هيئة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي كان مقدراً أن يكون لتونس دوراً رئيسياً في النضال القومي لتحرير بلاد المغرب لموقعها الجغرافي من هذه البلاد والوعى المنتشر بين أهلها مما يدفع بالقائمين على حركتها الوطنية على زيادة رص الصفوف في الداخل وإحكام خطط التنظيم والعمل الموحد للحركات الاستقلالية في المغرب العربي ومواصلة النضال بجانب الاستعداد للطوارئ وأخذ الأهبة للتطورات .

في هذا الوقت الذي تهيأت فيه الفرص وتكامل فيه الشعب بجميع طبقاته حول الحركة الوطنية وتكامل فيه استعداد له المقاومة الجدية كنتيجة لتجارب سبعين عاماً في النضال واستعد للوثبة الحاصمة التي تطوح بالاستعمار وتريح البلاد من مساوئ الاحتلال والحكم الأجنبي فوجيء العالم العربي بمشاركة بعض زعماء حزب الدستور في وزارة مختلطة من التونسيين والفرنسيين على الأسس التي حددها المقيم العام الفرنسي في خطبه وبلاغاته وهي : (تلخص في تشكيل وزارة مختلطة تقوم بمهمة المفاوضات وإجراء إصلاحات تنهى بالبلاد على مراحل متتالية إلى الاستقلال الذاتي الداخلي وتشريك التونسيين بصورة تدريجية في شؤون بلادهم بشرط المحافظة على الحقوق المكتسبة للفرنسيين وضرورة التعاون الفرنسي التونسي القائم على الوضع الجغرافي والمصالح المشتركة واعتبار البحر الأبيض لا يقيم حاجزاً بل يوحد بين فرنسا وتونس . وأكد المقيم العام عدم إمكانية تصور مستقبل تونس بدون إعانة فرنسا وحضورها الدائم وحذر التونسيين من التطلع لما وراء ذلك ومن التمسك — بما سماه — القوميات الضيقة أو البائدة .

إن هذه الظاهرة الغريبة التي تبدو في شكل تحول خطير في الاتجاه

القومى فى تونس قد أعطت الرأى العام الخارجى صورة غير صحيحة عن مدى انتشار الوعى فى تونس وعن صدق نضال حركتها الوطنية وأثارت استياء عميقا فى جميع الأوساط الوطنية العربية فى المشرق والمغرب على السواء فلم تنالك هذه الأوساط عن إبداء حيرتها فى تفسير الحافز الذى دفع ببعض قادة الدستور الجديد إلى التراجع عن خطة النضال المغربى الموحد التى سار عليها الحزب فى الماضى إلى الانسكاش فى حدود القطرية الضيقة والانحراف عن الأسلوب النضالى الصحيح إلى الأخذ بالأساليب الضعيفة الفاشلة والتسكّر للبداء الاستقلالية والمواثيق القومية إلى التورط فى المفاوضات على أساس الحماية وقبولها كأمر واقع والمشاركة فى الحكم الاستعمارى مع السلطات الأجنبية والدخول فى وزارة محدودة الصلاحيات تخضع قراراتها لتأشير الكاتب العام الفرنسى ويرأس مجلسها المقيم العام .

والحق أن المتتبع لسير الحوادث الجارية فى تونس يرى أنه لا الحزب الدستورى كحركة مقاومة ولا الشعب التونسى المناضل يمكن أن تحمل عليهما تبعات التطورات الأخيرة فى الاتجاه الجديد فالشئ بأغلبيته الساحقة وفى طليعتها شباب الواعى يستنكر الاتجاه الجديد ولا يقره ويصر فى تصميم وعزة على مواصلة النضال على الأسس التى قررها ممثلوه فى المؤتمرات الوطنية وهى أولا المؤتمر الوطنى المنعقد فى تونس فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وثانيا مؤتمر المغرب العربى المنعقد فى القاهرة فى ٢ فبراير ١٩٤٧ وثالثا ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى .

وجميع هذه المواثيق تنص على إلغاء نظام الحماية المفروض بالقوة على البلاد وإعلان الاستقلال التام والجلء والانضمام إلى الجامعة العربية وتمنع

بصفة باتة الدخول في مفاوضات مع سلطات الاستعمار على غير أساس الاستقلال . والحزب الدستوري الجديد كان طرفا في هذه المؤتمرات الوطنية وتبنى مقرراتها واعتبرها ميثاقا له يسر بهديه ومبادئ أصوله لا تقبل التأويل ولا يجوز الانحراف عنها بحال .

ولكن الذين يتحملون تبعة التطورات الأخيرة هم بعض أعضاء الديوان السياسي للحزب ممن أسهد بهم الغرور وتوهموا أن ما يتمتع به بعضهم من شعبية يخولهم حق التصرف في مقدرات الشعب بما توحى به انفعالاتهم الآتية وأهواؤهم الشخصية دون تقييد بالمبادئ والمواثيق والأوضاع الحزبية ودون حاجة إلى الرجوع إلى المؤتمرات التي ربطتهم بأهداف وقيدهم بمواثيق فلم يتحرجوا أولا من الدخول في مفاوضات أفرادية مع سلطات الاستعمار والتقدم إليها بمطالب رسمت بطابع الضعف والتراجع والاستخذاء وأضافت إلى البلاد قيوداً جديدة تربطهما بصورة دائمة بعجلة الامبراطورية الفرنسية ولم يستنكفوا ثانيا من المشاركة باسم الحركة الوطنية الاستقلالية في الوزارة المختلطة تحت الشروط التي وضعها المقيم العام وبذلك قلبوا الحزب عمليا من حركة مقاومة استقلالية إلى حزب تعاوّن مع سلطات الاستعمار محاولين تسخير الحزب والمنظمات الشعبية لتأييد الوضع الحاضر وخدمة مصالح الوزارة الجديدة وانطلقت دعايتهم تضل الشعب وتوهمه بأن (دخولهم في الوزارة الحاضرة هو السبيل الوحيد للمحافظة على السيادة التونسية وأن قبول فرنسا للدخول معهم في المفاوضة — على أساس الحماية — كسب لتونس في معركة الحرية . . .) وإن مشاركة الحزب في الحكومة المختلطة ضرب من ضروب الكفاح القوي ولون من ألوان البراعة السياسية المستوحاة

من عبقرية فذة لا يتمتع بها غيرهم من قادة الشعب المناضلة وأنهم بهذه العملية قد خطوا خطوة أولى في استرجاع السيادة التونسية ونقلوا الكفاح إلى داخل الحكم ليهيئوا للشعب استقلاله من أقرب طريق وليوفروا عليه النضال وتقديم الأضاحى وبذل الدماء .

وهكذا تتبدل الحقائق وتتغير المفاهيم وتنعكس قيم الأشياء فيصبح التنسك للبادئ الوطنية براعة في السياسة والتعاون مع المستعمر لونا من ألوان الكفاح القومي وهو منطق غريب لا يستساغ في صدور المستعمرين ولا يصح أن تخاطب به حتى الشعوب البدائية .

إن عملية الاشتراك باسم الحزب في الوزارة المختلطة التي يلد لبعضهم أن يسميها (حكومة المفقى كان نتيجة لخطوة استعمارية دبرت بلبيل وأحكمت أطرافها بمهارة لخدمة مصالح الاستعمار وتوطيد أقدامه في تونس وللقضاء على الحركة الوطنية ولو لمدة من الزمن توقفت فيها السياسة الفرنسية - على عادتها - إلى أبعد حدود التوفيق وتورط فيها الديوان السياسي بتأثير بعض الخدوعين وذوى الوصاية فهي ليست خطوة للتدرج في استرجاع السيادة كما تقول الدعاية المضلة الخادعة بل هو رحلة حاسمة في دعم الحماية وإكسابها صفة المشروعية وخطوة جريئة في تقرير نظام السيادة المزيف والذوبان في الوحدة الفرنسية .

خطوة بارعة خدمت فرنسا أجل الخدمات في وقت تنحدر فيه جيوشها وتتحطم قواتها العسكرية أمام صلابة الفتنامين بالهند الصينية وتخشى اندلاع ثورة لاهية في شمال أفريقيا خففت عنها حد الضغط وأمنت لها جانب الخطر الذي كانت تخشاه وفتحت أمامها آفاقا جديدة تستنيرها ضد الأمم القومية الاقطار الإفريقية المنكوبة باستعمارها ومكنتها من سلاح

أصابته حركة النضال الموحد للمغرب العربي فعدت تتحداها متفرقة بعدما كانت فرائص الاستعمار ترتعد فرقا من مواجهة خمسة وعشرين مليوناً من العرب المغاربة الأشداء .

خطة بارعة طعنت الكرامة الوطنية والوجدان القومي في الصميم ونزلت بالمثل العليا والأهداف ! إلى ميدان المساومة سيكون من نتائجها زعزعة ثقة الشعب بنفسه وبقدرته على الكفاح وإخماد شعلة النضال فيه وتوجيهه وجهة خاطئة تحمله على الرضا والتسليم وتروضه على الاستكانة والرضوخ لمأرب المستعمرين وهي إلى جانب ذلك تفوت على تونس فرصا مواتية في هذا الظرف الدولي المناسب وتجعل من العسير عليها الحصول على سند خارجي بعد الاتفاق بين حركاتها المقاومة والسلطات الاستعمارية .

وإزاء هذه التصرفات الطائشة المناقضة لأبسط المبادئ القومية والبعيدة عن الإدراك السياسي بعد خيبة المساعي والجهود التي بذلت طيلة ثلاثة أعوام لتلاقى وقوع الحركة الوطنية في كارثة واستجابة لما يحتمه على الواجب كمسؤول في قيادة الحزب أعلن معارضتي الشديدة لما قام به بعض الزملاء

وجاء ذكره في هذا البيان منددا بكل محاولة ترمى إلى ربط تونس بوحدة خارجة عن محيط وحدتها الطبيعية وهي وحدة الأمة العربية ومستنكراً باشمئزاز هذا النوع من العبقرية السياسية التي ابتدعت فكرة تجزئة السيادة وجعلت من حقوق الوطن موضوع مساومات ورضيت بخلق وضع جديد في البلاد يقوم على أساس الأمر الواقع وتوطيد الاستعمار واعتبار ما اغتصبه الفرنسيون بالقوة القاهرة من قبيل المصالح المشروعة والحقوق المكتسبة ما أكد بأن لتونس حقها الطبيعي في السيادة المطلقة

على أرض الوطن كحقها في الاستقلال والحرية والتفرد بالحكم والنفوذ .
إن التصرفات الأخيرة التي قام بها بعض أعضاء الديوان السياسي قد
كشفت عن نقطة تحول خطير في الاتجاه القومي في تونس تجلت بشكل
واضح في مشاركتهم في الوزارة المختلطة وظهرت بوادرها في توجيه النضال
وجهة خاطئة وحصره في الجزئيات بصورة أظهرت القضية الوطنية بمظهر
نزاع محلي بين الشعب الغربي في تونس والجمالية الفرنسية وأعطت لفرنسا
صفة المرجع الأعلى والحكم في فصل النزاع بينما الواجب يقضى بترك النضال
يتجه اتجاهه الطبيعي ضد النظام الاستعماري الذي تقوم على أساسه
الامتيازات وضد سلطة الاحتلال التي تدعم امتيازات الفرنسيين بسلطانها
السياسي وتحميها بقواتها العسكرية .

وإن وجود فرنسا في تونس كان نتيجة لعدوان مسلح وحماية فرضت
على البلاد فرضا وقامت على أسنة الحراب وقد قاومها الشعب التونسي
بشوراته ونضاله وبذله للاموال والأرواح والدماء الزكية طيلة سبعين عاما
فهو وجود عدواني لا يكسب المعتدى أي حق في البلاد المعتدى عليها
ولا يلبث أن يزول بزوال الاستعمار الذي هو الآن في طريق الانهيار .

إن التطورات الأخيرة قد أثبتت بصورة لا سبيل معها إلى الشك أن
نقطة الضعف في النضال التونسي تمكنت في صميم القيادة وأن ما أصاب
القضية التونسية من الجمود والتراجع والانكماش بالرغم عن تزايد
الاستعداد الشعبي وتوافر الإمكانيات يرجع في حقيقته إلى فقدان القادة
الكفاء على رأس الحركة الوطنية القادرين على الاستفادة من هذه
القوة الشعبية النامية وتوجيهها وجهة صحيحة لتحقيق الأهداف الوطنية .

لذلك أدعو الوطنيين إلى المبادرة بحل هذه المشكلة الأساسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد قيادة الحركة الوطنية وإبعاد المسؤولين في التطورات الأخيرة وتنظيم الحزب على أسس جديدة والتشبث بالمبادئ والمواثيق القومية وجعلها أساساً للنضال ومعياراً لصدق الوطنية ومقياساً لصحة الأمة .

يوسف الرويسي

عضو الديوان السياسي للحزب الدين التونسي
ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق

لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد

بعد أن وافق رجال الحزب الحر الدستوري الجديد مع كافة الأحزاب والمنظمات التونسية على مقررات المؤتمر الوطني العام خالفوا ما وقعوا عليه وتعهدوا به ودخلوا في تجربة المفاوضات وشاركوا في الحكم واعترفوا بالحماية وبحقوق فرنسا لم تخولها لها معاهدة الحماية . إلا أن هذه التجربة أخفقت وصفعتهم اليد التي صاحبوها فثار أتباع الحزب وعقدوا مؤتمراً لحزبهم لم ترض عنه فرنسا وكثير من الزعماء وقرر رجال هذا المؤتمر الرجوع إلى سياسة الكفاح والعمل على تحقيق الحق الكامل لتونس وترك الحلول العرجاء وأنصاف الحلول . وبهذا الميثاق الذي أصدره ذلك المؤتمر ووقعت على أثره الحوادث التونسية الدامية التي هي نتيجة حق الفرنسيين واندفاعهم للانتقام .

نص لائحة المؤتمر

انعقد المؤتمر الدستوري الحارق للعادة في جو من الحماس البالغ للنظر في الحالة الراهنة وصادق بالإجماع على اللائحة التالية :

إن المؤتمر الحارق للعادة للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد يوم ١٨ جانفي ١٩٥٢ برئاسة الزعيم الهادي شاكر .

بعد استماعه إلى بيانات ضافية عامة وتفصيلية حول سير القضية التونسية وتطوراتها قرر ما يلي :

حيث أن الحزب بعد مقررات المجلس الملي المتسع اتبع سياسة تعاون صادقة مع فرنسا على قاعدة إنهاء الحكم المباشر وقود البلاد التونسية نحو استقلالها الذاتي .

وحيث أن الحزب إيضاحاً لإرادته في حل الأزمة السياسية المستعصاة وصوغ العلاقات التونسية الفرنسية في نطاق احترام السيادة التونسية وإجابة لما أظهرته فرنسا من استعداد طيب باستعداد أحسن منه قد أوفد كاتبه العام للاشتراك في حكومة تفاوضية .

وحيث أن الحزب بموقفه هذا تمكن من القيام بعمل مستمر في الداخل والخارج وحق في صلب الحكومة التونسية .

وحيث أن فكرة التسامح التي أقام الديوان السياسي^(١) الدليل عليها سمحت لقضية البلاد باستجلاب واغتنام عطف الرأي العام العالمي والديموقراطي وفي مقدمته الفكر العام الفرنسي الحر .

وحيث أنه من جهة أخرى أن المأمورية التفاوضية التي اضطلعت بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أية نتيجة إذ اقتضت الحكومة الفرنسية على تبني مشتبهات شرذمة الرجعيين التي لم تتعظ بالأحداث .

وحيث أن جواب الحكومة الفرنسية على مذكرة ٣١ أكتوبر المنصرم يدل على التضارب البين بين وجهتي النظر التونسية والفرنسية . وحيث أن الحلاف المستعصى قد دفع بالحكومة التونسية إلى رفع القضية لدى مجلس الأمن لتعديل ذلك الحلاف .

وحيث اتضح من كل ما تقدم أن تحرير الشعب التونسي لا يمكن أن يتحقق في نطاق النظام الحالي .

وحيث تبين أن استقلال البلاد التونسية واسترجاع سيادتها لا يمكن أن يتما بإصلاحات مجزأة وملفقة يقع إدخالها على النظام الحالي الناشئ عن المعاهدات وعماً طراً على هذه المعاهدات من خرق وتشويه .

(١) المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد .

وحيث أن سياسة التعسف التي اتخذت في تطبيقها سلطات الحماية لن تجدها نفعا وسيكون نصيبها الفشل كسابقاتها .
وحيث أن هذه السياسة العمياء إنما ستكون نتيجتها عكس ما قصده مكونوها .

وعليه فالمؤتمر محق في مطالبته بإعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية من أصلها ونظرا لتطور العالمى بدعوى المؤتمر الديوان السياسى للقيام بكل عمل من شأنه أن يؤدي إلى مراجعة هاته العلاقات .

ويؤكد المؤتمر أن تسنى التعاون الودى والثمر بين البلدين فى الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بانتهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ود وتحالف على قدم المساواة .

ويؤكد المؤتمر لصاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول كامل تعلقه وإخلاصه .

كما حدد المؤتمر ثقته فى الديوان السياسى لمواصلة الكفاح التحريرى وهو الهدف الذى يرمى إليه الحزب منذ تأسيسه .

ويرفع المؤتمر أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التى سلطت على رئيس الحزب المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم الأستاذ المنجى سليم وعدد كبير من أركان الحزب .

والمؤتمر يتبرأ من كل مسئولية النتائج الوخيمة لهذا العمل التعسفى .
ويؤكد تضامنه مع المسيرين والوطنيين الذين أصابهم هذه الأعمال التعسفية وفى الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسى على تحقيق مبادئ دستور هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديه من وسائل سواء فى ميدان الديمقراطية وحقوق الفرد والمجموع أو فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو فى ميادين السلم والحرية والتعاون الأسمى الصادق .

قانون عهد الأمان

أو الدستور التونسي ووثيقة حقوق الإنسان

نص الدستور التونسي الذي أعلنه ملك تونس « محمد باي » في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ - ١٠ سبتمبر ١٧٥٨ وأقسم على احترامه وأف لا تصح ولاية ملك على تونس إلا بعد القسم على احترامه أيضا .

القاعدة الأولى : — تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان أياالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس الشورى ويرفعه إلينا ولنا النظر عليه في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر .

القاعدة الثانية : — تساوى الناس في أصل القانون والآداب المراتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لحقارته ويأتى بيانه موضحاً .

القاعدة الثالثة : — التسوية بين المسلم وغيره من سكان الأيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه بوصف الإنسانية لاغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

القاعدة الرابعة : — أن الذمى من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تتمن مجامعهم ويكون لهم الأمان من الإذابة والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

القاعدة الخامسة : — لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على

أهله فلا تأخذ العسكرية إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما نحرره في قانون العسكر .

القاعدة السادسة : — أن مجلس النظارة في الجنايات إذا كان الحكيم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعيته من كبارهم تأنيساً لنفوسهم ورفعاً لما يتوهمونه من الحيف — والشريعة توصي بهم خيراً .
القاعدة السابعة : — إننا نجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أجبانا الدول للنظر في نوازل التجارات بعد الاتفاق مع أجبانا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتي إيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصام .

القاعدة الثامنة : — أن سائر رعايانا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحد على الآخر في ذلك .
القاعدة التاسعة : — تسريح المتجر ليس من اختصاص أحد بل يكون مباحاً لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله .

القاعدة العاشرة : — أن الوافدين على أياتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والحدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحد على الآخر بعد الانفصال مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

القاعدة الحادية عشر : — أن الواردين على أياتنا من سائر أتباع الدولة لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد . وتبين بعد ذلك كيفية السكنى بحيث يكون المالك الأول عالماً بذلك وداخلاً على اعتباره بعد الاتفاق مع أجبانا .

النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باي

في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس ، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين - وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، قد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكنز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب

الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة
لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث
بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات
المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام
تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة
بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي
تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون
لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي
مقابل ذلك يلتزم سمو الباي ألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون
إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي
لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى للمملكة التونسية من شأنه الوفاء
بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود
والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما
بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطار

الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب بياردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باي — الجنرال بريار